عام

القرآن بين تمكنه الذاتي وعجز حامليه ومآل المعنى

الحاج أوحمنه دواق
باحث جزائري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

مدخل:

في سياق توصيف المفارقة، يورد الفيلسوف السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد رحمه الله (2004م) تقريرا مفاده؛ أن المتصدين حملا للقرآن في خضم عجز ظاهر لأنهم: ".. لم يعانوا بعد هذا المأزق المنهجي المعرفي، فالواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري، أو مجمل الواقع الحضاري في الوسط من العالم بين المحيطين الأطلسي غربا والهادي شرقا لا زال يعيش في نسقه الفكري وإلى حدود كبيرة مرحلة الذهنية التقابلية الثنائية المختلطة بموروثات المرحلة الذهنية الإحيائية، لذلك لا ينتابه قلق نفسي أو فكري ناتج عن الافتقار للمنهجية أو المعرفية، أو الافتقار لاستخدامها في مرجعياته الفكرية، ما عدا قطاعات من المثقفين المتفاعلين مع السقف الفكري للحضارة العالمية".[1]

أزمة الوعي والفوات التاريخي:

التباين المساق في النص يورث تناقضا بنيويا قد يدوم، وهنا مربط المشكلة المتجذرة بين وعيين جذريين، أحدهما لا يسلم بالقيمة المعرفية للقرآن، والآخر متشبث بأشكال أقل ما يقال عنها إنها متجاوزة، أو بدائية؛ فعالم الشمال منخرط في أزمة تشكلت منذ قرون، وهو منخرط في تشكيله الوجداني وبنيته الذهنية في تفاصيل تكونها، باعتباره من مظاهرها، لكنه يفتقد الأداة التي تقدره على التعالي التاريخي المفاصل للأوضاع الواقعية التي هو فيها، لذا لا يزال يدفع الثمن في مقابل وعي في حوزته قيم التجاوز، لكنه لا يزال مركوزا في أرض ذهنية ومخيال فكري، يمتد بجذوره إلى عهود الإحيائية، حيث كل شيء مادي حجر أو شجر، تسكنه روح لا بد من ترضيتها، ولا وصل رؤيوي أو منهجي بين الظواهر حتى بمنطق التشابه والثنائية، فما بالك الجدلية التي لا ترد على خاطره إطلاقا، لأن جهازه المفاهيمي غير مستجمع البنية والتركيب، ولأنه لم يفد من منجزات العصر وثقافته.

إذن نحن أمام أزمة قد تهدر المقدرة المعرفية والعطاء الفكري والصلابة المنهجية للقرآن "هنا نضع أيدينا على ازدواجية أزمته الحضارية فيما يختص بدراسات المنهجية والمعرفية، فالحضارة الغربية إذ تحتاج المنهجية المعرفية البديلة، فإنها غير مهيأة ضمن نسقها التطوري للقبول بها، ولو فرضت عليها أزماتها

[1]- محمد أبو القاسم حاج حمد، **منهجية القرآن المعرفية، أسلمة فلسفة العلوم الطبيعية والإنسانية**، بيروت: دار الهادي، ط 01، 2004، ص 38

الاجتماعية والسلوكية ذلك، والمسلمون من جانب بآخر لم يعانوا بعد مأزق الاختيار، ولكن فرق كبير بين عدم معاناتهم – راهنا – لمأزق الاختيار وبين إغفال حقيقة حتمية ستفرض عليهم معاناة مأزق الاختيار".[2]

فالبديل وعي يتجاوز المأزق المزدوج التركيب، في سياق تطور يمنع من تصوره، باعتبار الأزمات والمشكلات الحضارية المتوارثة من تشكل يرجع إلى قرون، ولما يفصح بعد عن عمق التأزم فيه، رغم الحركات الاحتجاجية الناقدة والراغبة في الكشف عن جوانب أخرى، يمكن أن تحمل على عاتقها الحضارة الغربية، وتدفع بها إلى آفاق تاريخية ممكنة. ومسلم خالي الوفاض لأنه لم يعان التجاذب الضروري للأزمة على أقل تقدير، إدراكا لأصولها وأبعادها، وإلا كيف يسهم المسلم بقرآنه في حلها، وهو لم يدرك أصلا وقوعها؟ ربما لأنه خارج التاريخ؟ ويزيد الوضع تعقيدا حال".. الانغلاق تحت دعاوى (رد الغزو الثقافي) ثم إطلاق شعار (الخصوصية) فذاك انغلاق يتنافى مع عالمية الخطاب القرآني وكونية المنهج،[3] حيث الأزمة عالمية في تأثيرها، يجب أن يتوافق الحل مع طبيعتها. والزعم بأن الانغلاق مخرج يحفظ للأمة كيانها ويقيها التدجين وتبديل معالم هويتها الحضارية، يراه حاج حمد، ديباجة عجز تنظر لكبت القرآن، وفي طموحه الوراثي للتجارب الإنسانية التاريخية وسعيه إلى التنظير للمستقبل، خاصة وأنه عالمي اللغة في طبيعة الخطاب والمضامين المستخدمة في طياته، والمشكلات المناقشة، وهو يتعدى كل المناهج إلى منهج المناهج القارئ لكل أساليب المعرفة، في إطار التصويبات الكلية والقواعد المعرفية المناقشة للوعي الإنساني عبر مراحله الثلاثة (الإحيائية الأنيمية، الثنائية التقابلية، الوحدوية الجدلية).

تتركب الأزمة أكثر بإصرار الحاملين للقرآن، والمعبرين عن معانيه وقيمه في مواجهة العالم، وما ينتج عنه من مشكلات، على مفاضلة أساليب المعرفة الإنسانية، والغفلة "..عن الوتيرة العالمية التي يتفاعل بها العالم (عضويا) على مستوى مناهجه المعرفية وأنساقه الحضارية، وذلك عبر ما نلحظه من تطور لوسائل الاتصال والمواصلات وديناميه انتشار الأفكار بكل مؤثراتها التي تتبعها، وتشكيل قيم معينة على مستوى الأسرة والمجتمع .."،[4] إذ ليست المفارقة في كون حامل القرآن لا يعرف أحكامه ومضامينه وشرائعه، بل هو ذاهل عن قيمته الحضارية التي تصلح للعصر موجها ومؤطرا ومسددا في اتجاه المعنى الإنساني المتكامل، الذي لا يلغي أجزاء الحقيقة، ويتعاطى مع الظاهرة الوجودية مزقا، ويعجز عن إدراك الإبعاد التركيبية التي قامت عليها، لكن المفارقة؛ مبعثها افتقاره إلى أطر العصر المفاهيمية والمعرفية التي تساعده على النفوذ إلى تفاصيله

---

[2]- المرجع السابق، ص 42

[3]- محمد أبو القاسم حاج حمد، **العالمية الإسلامية الثانية، جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، لندن: المكتب الدولي للبحوث والدراسات، ط 02، 1996، ج1، ص 79

[4]- محمد أبو القاسم حاج حمد، **ابستومولوجيا المعرفة الكونية، إسلامية المعرفة والمنهج**، بيروت: دار الهادي، ط01، 2003، ص 32

ليتحكم بقلبها القرآن، ثم يعيد بناءها على ضوء معانيه ورؤيته، فتستقيم البشرية على هدي من المعاني الكبيرة المتجاوزة، التي لم تخضع لأي شكل من أشكال الاستلابات التي أتينا على تفصيلها فيما سبق.

"فمشكلة الفكر الإسلامي عموما والتراثي منه خصوصا أنه قد اكتفى بربط هذه "الخوارق" التي تبدو للفكر المعاصر وكأنها أساطير بقدرة الله المطلقة، ولله فعلا القدرة المطلقة وفوق المطلقة، ولكن دون أن يتبين هذا الفكر الدلالات المنهجية القرآنية.."[5].

الأزمة البنيوية والذهول المنهجي، ومآل الإهدار المتناسل:

من مركبات تأزم الوعي الإسلامي والتراثي عموما، في سياق تفهمه لما برز في العصر من فوران إعجازي لطاقات الإنسان، نسبته الشكلية لها وغير المعقولة إلى القدرة الإلهية، مع أنها كذلك، لكن من غير استيعاب لمجاميع الفعل الإلهي، بمنطق القرآن المثبت للحضور الغيبي في فاعلية الوجود، دون أن يسقط في تعجيز جبري ملغ. لذا من اللازم الانتباه إلى الدلالات القرآنية، فبها يرتفع عجز العمل، والوعي بها يتيح آفاق التصور والفهم للكون وحركته، وتاليا يتم استيعاب كل ممكنات الفاعلية الإنسانية من جهة الحضور الإلهي، تكوينيا خاصة، حتى ولو رفض التشريع فالكل مذعن، لكن في غير سلب ولا اغتراب.

من مظاهر العلامات الدالة على عجز حاملي القرآن في دخول العصر به، والجولان في الوجود به، وتأبطه إلى مجرات الكون الفسيح، ما يأتي تماما:

- الإصرار على أن الإنسان مقولة هامشية في الوجود، وأنه مظهر تابع -عبوديا- لما يتجاوزه، وأنه عبد مملوك لسيد مالك يفعل في مصيره ما يقدره مناسبا له، وأن فاعليته غير ذات جدوى، لأنها هباء تذهب، والدنيا ظل زائل.

- العمل المستمر وفق ما أملته المدونات السابقة، خاصة الإسرائيلية منها، وكيف تسربت إلى الوعي بالقرآن، مما شده إلى تقريرات، تنتمي إلى مراحل أولى للوعي البشري الإحيائية أو الثنائية، بعيدا عن المعنى الوحدوي الجدلي لقيم القرآن، خاصة وأن ".. النسق الإسلامي ينسخ النسق اليهودي، ويعتمد في المقابل على شرعة (التخفيف والرحمة) وعلى خلوه من المعجزات الحسية المنظورة، وعلى (حاكمية الكتاب) المتفاعل مع

[5]- المرجع السابق، ص 46

العقل عبر تطورات الأزمنة واختلاف الأماكن، واستنادا إلى (عالمية الخطاب) الذي من شأنه أن يتفاعل مع كافة الأنساق الحضارية والمناهج المعرفية فلا يكون حصرا على التطبيق العربي".[6]

يغلب على تحليلاته؛ إقراره بأن الوعي التوراتي له ظله في تشكيل التعاطي مع القرآن، خاصة في بعض أساليب المفسرين القدامى، وفهم لبعض معاني القرآن وقيمه بوحي من المنطق الحسي وأسلوبه الغليظ، لذا من اللازم إبعاده باستيعاب الأنساق الحضارية ومسالكها الفكرية، وكذا عدم إخضاعه لمشروطية التاريخ في تلبساته العربية، لأنه متجاوزه تماما.

- تحميل المضامين القرآنية ما يحرفها عن جادتها المفاهيمية، التي وضعت لها ابتداء بمراعاة أساليب الفلسفات القديمة وآلياتها المنطقية، زيادة إلى الإصرار على استدعاء المشاحنات الكلامية والخلافات التي وقعت بين الفرق، وفي تقديره أن ذلك مما يهدر العطاء الممكن " الدفاع عن الإيمان لم يعد مجديا برهانية وبيانية العقل الفطري ومقولاته الانتقائية ومفاهيمه المجزأة واسترجاع حجج الكلاميين وضمن تاريخانية مختلفة ... إذ لم نتوقف الآن حول خطرات العقل الفعال والنفس العاقلة والفيض.."؛[7] فالأطر الواردة لم تعد تفي بعمق القرآن في تفهم العالم المعاصر، ومنبثقات مشكلاته ومعضلاته، وكذا قد يفوت الفرصة المعرفية والمنهجية على مواجهة العصر وظروفه.

- الطابع السكوني والسلبية في استخراج مكامن القرآن، من جهة؛ بالإبقاء على الأساليب الأصولية والتفسيرية، ولو بتراجع في كفاءة الفهم والآداء تحليليا. ومن جهة ثانية؛ بعدم استيعاب المسارب والمداخل المنهجية المتضمنة في ثنايا القرآن ذاته، منعكسا بتعطيل المردود المفاهيمي المترتب عن عدم الإعمال الجيد لأساليب القدامى، أو المعاصرين ".. فلو بقي منطق الأنظمة الإسلامية سكونيا لا يستجيب لقوانين التحولات والصيرورة وفق رؤية منهجية معرفية تتسق مع القرآن العظيم نفسه، بوصفه معادلا بالوعي للوجود الكوني وحركته، فإن هذه (الأنظمة) ستصرع نفسها وواقعها بذات الوقت، فتضيف إلى المسلمين نوعا من الفوضى تنظر إلى الواقع نظرة وصفية تقريرية .."[8] مبقية السائد، رافضة لكل تجديد، خوفا على القيم المتوارثة وإبقاء لقوة القرآن ودوامه. لكن كيف يستقيم أن تدعو القرآن إلى العطاء والتجدد في ظل سكونية ومسلوبية ارتهانية تماما لما درج عليه السابقون؟

---

[6]- حاج حمد، **العالمية الإسلامية الثانية**، مرجع سابق، ج 02، ص 53

[7]- حاج حمد، **منهجية القرآن المعرفية**، مرجع سابق، ص 45

[8]- حاج حمد، **الأزمة الفكرية والحضارية**، مرجع سابق، ص ص 18-19

ينتج عن الرؤية السابقة؛ غلط في الفهم، يمكن توصيفه باللاهوتي؛ حيث يفارق "... حقائق الدين [ولا] يستطيع التماهي مع متحولات الحياة ومتغيراتها، لأنه يفتقر إلى عمق النظرة التحليلية للزمان والمكان، ولا يستطيع بحكم نظرته (السكونية) أن يستمد هذه النظرة من المنهجية القرآنية الكونية، وسيولة الصيرورة الدائمة التجدد والمستقبلية، فالاتجاهات اللاهوتية السكونية تظلم دينها وواقعها، وقد ظلمت نفسها بداية"[9] حالما فرضت على القرآن شكلا من التعقل بطرائق لم تعد مستجيبة حتى لمشكلات الماضي، وليس في مقدورها أن تعطي المجتمع ومؤسسات المعرفة فيه العمق الكافي الذي يسمح له بالإحاطة منهجيا بكل توابع الحركة ونواتجها التاريخية والحضارية، فليس من مفر سوى مبارحة الفهم السكوني وإحلال الحيوية الفكرية المتاحة قرآنيا..." التيارات السكونية مهما تمظهرت به بدعاوى دينية لن تستطيع إخراجنا من الأزمة ما لم تتطور في بنيتها لتستطيع تحليل الواقع واستيعاب الكتاب الكوني بدلالاته المنهجية والمعرفية المقابلة للوجود الكوني وحركته ضمن الانسياب. مع صيرورة الزمان والمكان؛ فالبحث في عمق الأزمة عالميا هو الطريق الوحيد الذي يقودنا إلى معرفة مصادر الأزمة من جهة وقدرة الكتاب الكوني على تجاوزها من جهة أخرى.[10]

فالقرآن؛ كمرجعية مؤطرة للوعي البديل، بمسيس الحاجة إلى العناية به، بنظرة منفتحة متماشية مع المستوى الفكري والاجتماعي والنفسي الذي وصلت إليه المجتمعات الإنسانية، وما انبثق عن التطورات الواردة عليها، من مشكلات وعقبات، تقف أمام تقدم البشرية إلى مستوى الانسجام والتكامل بين معطيات الكون وصيرورته المتجلية زمكانا مع الكتاب المضاهي لبنيته، وبذلك يتم التوافق العام حضاريا ووجوديا.

أ- الوعي القرآني ومعضلة توظيف اللغة:

- من جهة اللغة؛ ينزع الاتجاه السكوني إلى إظهارها متغلبة على معاني القرآن ومانحة لمضامينها له، حيث أضحى مشدودا في بنائه وصياغته إلى قواعدها وأحكامها وأسلوبها الاستعمالي، وإذا ما أريد تفسيره هرع إلى الشعر والحكم والأمثال لاستجلاء مستوياته، وفي الحال السالف خطورة نوعية، باعتبار أن القرآن سيكون ذا أفق متصل بالبنية التي تنزل عليها وفيها، وليس في متاحه أن ينفتح على التجارب التاريخية المتنوعة، مستوعبا لما كان ولما لم يرد بعد. "وأود أن أنبه على قضية مهمة جدا، وهي أن اللغة التي يرجع إليها، ويؤخذ بها هي: اللغة المعروفة في عصر نزول القرآن، والمعبرة بما تدل عليه الألفاظ في ذلك العصر، لا بالدلالات الحادثة بعد ذلك، فكثيرا ما تتطور دلالات الألفاظ والجمل والتراكيب بتطور العصور، وتطور المعارف

[9] - المرجع السابق، ص 20

[10] - المرجع السابق، ص ص 151- 152

والعلوم ... وبتدخل العرف أو الاصطلاح أو غيرهما بإعطاء دلالات جديدة للألفاظ والجمل لم تكن لها في عصر النبوة، فلا يجوز أن نحكم هذه الدلالات الجديدة في فهم القرآن".[11]

السانح من الاستشكال السالف، هو: هل استعمل القرآن اللغة الموجودة حينئذ، وتعممت مفاهيمه بمساقات الكلام في تلك الفترة؟ أم أن القرآن أعطى مضامين جديدة وغير مسبوقة لتلك الألفاظ ذاتها، وتعدى بها التناول الطبيعي، إلى التوظيف الاصطلاحي المستوعب لما كان، والمتجاوز به إلى آفاق حضارية وتاريخية مقبلة على أشكال حياتية مأمولة، وتاليا محتاجة إلى قوة في استعمال اللغة؟ ولكن كيف يتحقق ذلك في نطاق اشتراط الفقهاء لضرورة التلبس باللغة الحافة للقرآن، قبله ومعه، والأنكى أن جعل الشعر العربي الجاهلي دليلا عليه؟

"إن هذه الشريعة المباركة عربية، وجاء القرآن على وفق ذلك، نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذه الطريق خاصة، فمن أراد تفهمه فمن جهة العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه عن غير هذه الجهة. فإن قلنا إن القرآن نزل بلسان العرب وإنه عربي وإنه لا عجمة فيه، فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، والعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، فيجب التنبه لذلك .."[12]

نلاحظ أن الأسلوب الأصولي تدارج باستماتة على تأكيد عروبة، إن لم نقل عروبية، البناء اللغوي والتشكل المفاهيمي للقرآن الكريم، وأن لغته مستعملة بين العرب إبان القرن السابع الميلادي وما قبله بقليل، ولم يعد القرآن سوى نظمها وترتيبها بشكل غير مسبوق، لكن المحتوى نفسه، وإلا لخوطب العرب بغير ما يفقهون، وأهم ما جاء في نص أبي إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) تأكيده أن للعربية طريقة وأسلوبا معهودا ومألوفا، نظما واستعمالا، والقرآن جرى مجراها. وفي تقدير حاج حمد، هنا تكمن الخطورة المختزلة لمعنى القرآن وتوثيقه إلى سائد من الألفاظ بسياقاتها، وقد يتعدى إلى المترتب الثقافي كما سيأتي في العنصر التالي.

"..بتحليل علمي للكيفية التي استخدمت بها مفردات اللغة العربية في القرآن ومقارنة ذلك بمعاني المفردات نفسها في ما كتب عن لسان العرب. نجد فارقًا جوهريًا في كيفية الاستخدام..."[13] وإلا لماذا جاء القرآن مدعيًا التجاوز والسبق حتى لنظم اللسان العربي وسوق مضامينه الاستعمالية إلى نطاقات لغوية غير معهودة؟ ويبادرنا تساؤل مفاده إذا سبق الوعي اللغوي العربي، أنّى له أن يفهم ويصير تاريخًا ومؤسسات مؤطرة بفعله؟

---

[11]- يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟**، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2000، ص 232

[12]- أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ت. عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج 02، ص ص 49– 51

[13]- حاج حمد، **القراءة التحليلية**، مرجع سابق، ص 5

ب- النسخ ومتتالية تشظي المعنى القرآني:

من الممكنات الأخرى لعجز تحمل القرآن في أبعاده المطلقة، الزعم بلحوق التبدل والتغير على بنيته، وأنه مركب على منوال توالي يلغي بعضُ الأجزاء فيه البعض الآخر، وهو ما ألف المفسرون والأصوليون على نعته بالنسخ. فما النسخ وما خطورته؟

"..اختلف الأصوليون في التعريف نظرًا لاختلافهم في كون النسخ رفعًا للحكم أو بيانا لانتهاء أمده. عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني، واختاره ابن الحاجب والسبكي بأنه: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر. التعريف الثاني للإمام الغزالي، واختاره الصيرفي، وأبو إسحاق الشيرازي، والآمدي، وغيرهم أن النسخ هو: «الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت للخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتًا مع تراخيه عنه»، التعريف الثالث: عرفه البيضاوي بأنه: «بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه".[14] بإمعان التحليل في التعريفات السابقة، يخرج بخلاصة مفادها أن القرآني متداع، ولا يتعاطى مع الحياة بكليات عامة مستوعبة لشأنها بمنطق حكمة متوازنة ترفض غير اللائق في كل وقت، وإلا ما معنى أن يقبل أمرًا فترةً ثم يرفضه؟ إذا كان القرآن أسلوبا تنظيميا لشؤون الناس وظروفهم، فهو كذلك. وإلا ما أغرب أن يسمح به ثم يرفض سواء بالرفع بعد الإثبات، أو الخطاب التالي الملغي لسابقه، أو انتهاء حكم رغم ثبوته في القرآن.

"..فهمت آية النسخ في التراث كونها تناسخًا لآيات القرآن، فوضعوا علم الناسخ والمنسوخ للآيات القرآنية نفسها، ولا نأخذ بهذا المفهوم التناسخ القرآني لأنه طعن في الذات الإلهية المنزهة نفسها من ناحية وطعن في وحدة القرآن المنهجية والمعرفية وطعن في بنائيته العضوية الممتدة من فاتحته وإلى معوذتيه..."؛[15] فأهمية ما أشار إليه فيلسوفنا، أن الذات العلية صاحبة العلم المطلق السرمدي، وتاليًا ما يرد منه من أحكام، فهي ضرورة مستوعبة لشؤون الحياة وتفاصيلها، وهو سبحانه لا يأمر بشر ثم يقول هو شر أو يحث على خير، وفي برهة يستحيل حظرًا، وهنا مكمن الطعن في الذات الإلهية وعلمها، وما تكلمت به من قرآن وأحكام مؤطرة للوجود، زيادةً إلى تزعزعه وتهاوي بنيته، والأمر خلاف ذلك.

"وهنا نجد أنفسنا مطالبين بفهم طبيعة الخطاب القرآني ذاته، ولابد من إدراك الفروق بكل أنواعها بين «خطاب الكتاب الكريم» وكل النصوص الأخرى وفي مقدمتها السنة النبوية المطهرة، فالخطاب القرآني هو كلام الله تعالى مطلق ومتحدى به مع ثبوت العجز عن الاستجابة للتحدي، وأساليبه كفيلة بمنع القول بالجواز

[14]- علي، جمعة، **النسخ عند الأصوليين**، القاهرة: دار نهضة مصر، ط3، 2007، ص ص 12– 15

[15]- حاج حمد، **المداخل المنهجية والمعرفية للنص القرآني**، مرجع سابق، ص 9

العقلي والوقوع الشرعي في خطاب إلهي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وعصمة الكتاب، وكونه معادلاً للكون وحركته مستوعبان لكل تصاريف تلك الحركة.[16] والقول بالنسخ يهزله ويضعف من طاقته المستوعبة للوجود وكافة تشكلاته. ويقول فيها حكمًا فصلاً، لا بتثبيتها عند حدها، فيمنع الاجتهاد والقول الآخر، لكن لأنه يتسم بالتعالي والاستيعاب فإنه محيط بالحياة ومظاهرها جميعًا، من غير ارتهان و لا مسلوبية "ولكن والأمر يتعلق بالقرآن الكريم، لا بد من الحسم، ولا بد من القول بأنه لا نسخ في القرآن على الإطلاق، وأن كل ما ادعي نسخه لم يكن يحتاج إلا إلى جهد يسير، يجمع بين القراءتين، وتلاحظ الوحدة البنائية في القرآن الكريم، وبقية خصائص الخطاب القرآني ليفهم ويتضح وتبرز معانيه".[17]

بتجنب الانسياق خلف التأسيسات الأصولية للنسخ، يظهر أن القرآن بحاجة إلى موازين فهم من داخل بنائية تتخطى كثافة الحجب الثقافية الموروثة من أجيال المفسرين المتراكمة، خاصة وأنه يحتمل تأويلات من طبيعته تحيل إلى تعقل لما يظهر أنه متعارض، وأدخل أسلوبا من اللازم اعتماده في التجاوب والقرآن. التركيز عليه ذاته وقيمه المعتمدة كركائز أساسية في بنيته، وعدم الانطلاق من مضمون التعارض، لأن ما صدر هو من الله وخطابه إلى الناس واحد، وليس من المستساغ أن يقرر شيئا ثم لا يلبث أن يبطله نفيا أو رفعا.

"...فالدلالة المفهومية لكلمة (النسخ) في القرآن قد حرفت نتيجة الدلالة العربية الذهنية في مرحلة عصر التدوين، لتكون نسخا لآيات القرآن بعضها بعضا في حين أن النسخ في القرآن ليس إبطالا لبعض الآيات أو إسقاطا لها"،[18] والذي ورد مغالبا للمنطق القرآني وموازينه ما خاله الوعي العربي إبان التأليف حول القرآن، تصوره للنسخ بدلالة مفهومية ملازمة للغة العربية حالئذ، من غير إحالة للفظ إلى بنية القرآن وتركيبيته، وهنا مكمن الخطأ ابتداء، وإلا لو أحيل المعنى إلى تشكيل المعاني قرآنيا وإلقائها، في سياق التاريخ لبطل كثير من اللبس الذي درجت عليه الثقافة التفسيرية.

وزاد أغلب علماء القرآن "...الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة، وفرض فيه فرائض أثبتها، وأخرى نسخها رحمة لخلقه، بالتخفيف عنهم والتوسعة عليهم، زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه، فعمتهم رحمته فيما أثبت ونسخ، فله الحمد على نعمه."[19] وهنا نسجل مع داعية الجمع والجدل، كيف تتحقق رحمة الله بأمر وضعه، وهو يعلم أنه بعد حين يرفعه ويلغيه، ثم يضع محله أمرا آخر لاغيا لما كان؛ أي تخفيف يتركز في حياة الناس بأحكام

[16]- طه جابر العلواني، **نحو موقف قرآني من النسخ**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007م، ص ص 60-61

[17]- المرجع السابق، ص 118

[18]- حاج حمد، **منهجية القرآن المعرفية**، مرجع سابق، ص 99

[19]- الشافعي محمد بن إدريس، **الرسالة**، تحقيق عبد الفتاح كبارة، بيروت: دار النفائس، ط 01، 1999، ص 82

تترى وينفي بعضها بعضا. وزاد الشافعي (ت 204هـ) رغم رفضه لنسخ السنة للكتاب، أن بعضها يدل على جزء من النسخ. والقرآن يشير إلى آخر فيتكاملان في رفع الحكم أو شرطه أو تقييده.[20]

ج- أسباب النزول والشرط التاريخي المزَمّن:

- المعطل الآخر لفاعلية المرجعية القرآنية، وحرمانها من ممارستها المولدة للمعرفة والمؤطرة لتوالدها المتتابع، هو وصل القرآن وآيه بأسباب تاريخية، تعرف بأسباب النزول؛ أي أنه ما من حكم وضع وشرع إلا لمناسبة دعت لذلك، وتاليا يستوجب فهمنا؛ البحث والسبر عن الموجبات التاريخية لتنزل القرآن، للتعرف على عمق مضامينه، وكذا إصابة الحق في مراد الله من فرض ما فرض.

لملم العلامة محمد الطاهر بن عاشور في مقدمة تفسيره التحرير والتنوير، وجوه الحاجة إلى معرفة أسباب النزول فقال: "ضرورة الأخذ بسبب النزول لفهم غوامض التنزيل، من ذلك أن معنى الآية يطلب من جهة سبب نزولها، - سبب النزول يؤكد الحكم الشرعي العام، -حادثة النزول أنموذج من بين حوادث أخرى مشابهة، على الحكم النازل، - وجود أحداث لها في القرآن ما يعزز مضامينها من طريق التناسب بقطع النظر عن تاريخ نزول تلك الآيات، - سبب النزول يبين المجمل ويؤول المتشابه من القرآن، ولعل من أهم فوائد أسباب النزول عند المفسر تأكيد إعجاز القرآن..."؛[21] فالذي تفضي إليه التبريرات الآنفة، شرطها للقرآن بالتاريخ، وجعله قيما عليه، حيث لا يمكن أن ننظر للحياة بتدرجاتها وما يستجد جراء ذلك، إلا باستدعاء أحداث وقعت وربما جزئت إلى حد تضيع قيوميته في خضم وقائع متلبسة بظروف خاصة، وهذا الذي ينزع إليه الاتجاه التاريخاني، و"إن معرفة أسباب النزول ليست مجرد ولع برصد الحقائق التاريخية التي أحاطت بتشكل النص، بل تستهدف هذه المعرفة فهم النص واستخراج دلالته.."؛[22] فالتاريخ وقائع وأحداث أوجبت دواعي ظهور الأحكام والتشريعات المستجيبة لها، تأكيدا أو تجاوزا، وكذا لا مندوحة عنها في الولوج إلى عالم المعاني الثاوية بين دفتيه، وفي الحالين انشداد نحو الحال والمباشر والزماني، وتاليا ماذا ينشأ؟ بوضوح "إن مناقشة دلالة النصوص من خلال ثنائية "عموم اللفظ" و"خصوص السبب" أمر يتعارض مع طبيعة العلاقة بين النص اللغوي وبين الواقع الذي ينتج هذا النص، ذلك أن إنتاج النص يتم من خلال وسيط له قوانين لها قدر من الاستقلال هو الفكر والثقافة".[23]

---

[20]- المرجع السابق، ص 87 وما بعدها.

[21]- بسام الجمل، **أسباب النزول**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 01، 2005، ص ص 24-25

[22]- نصر حامد أبو زيد، **مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 05، 2000، ص 102

[23]- المرجع السابق، ص 106

فيكون النص نتاج واقع أنشأه أول الأمر وحث عليه، ثم هو لازم لتفهمه وضروري لاستكناه مضامينه المعرفية، وفي الأحوال جميعا القرآن مدونة من الواقع ولا تتعداه." قد اتخذ البعض من (مواضع النزول) بضاعة فقهية وتفسيرية هي أخطر من النسخ وليدللوا به على النسخ أيضا من مدخل (التدرج) في التشريع، وذلك بنزول آيات (لاحقة) تجيب بشكل أكثر تحديدا ودقة على ما كان من آيات (سابقة) ثم نسخها".[24]

إذن التعاطي -بالمعنى السالف- مع القرآن، يؤسس لأسلوب فهم يشرط الإطلاق في أحكامه وقيمه، ويحولها إلى معطيات نسبية وجزئية ومتغيرة، تبعا للأوضاع والأحوال، وبذلك يصير عرضة لأمزجة الفقهاء وميولاتهم وتمذهباتهم، ويحرم الإنسانية من المدونة الوحيدة التي صمدت في وجه الأساليب النقدية والتحليل التاريخي وغيرها من المناهج التي أعملها القوم فيها. نقصد بيان تحينه وآنيته، كما درجوا مع التوراة والإنجيل وكل المدونات المقدسة. أما التدرج في الأحكام، فإنما هو نمط تجاوب مع المخاطَبين من جهة أصنافهم، لا من ناحية الحكم. فهناك شارب الخمر المتردد بين نفعه وخيره، فقيل له فيه ضر ونفع تقريرا، وآخر يخلط بين المعصية والطاعة فينهى عن الصلاة كذاك، وآخر ممتنع ابتداء فيحال على فعله ويقر عليه.

رد اتجاه مقابل بالقول: "يتجاهل صاحب هذه الدعوى، أن علماء أسباب النزول أنفسهم هم الذين قرروا أن أسباب النزول هي "مناسبات لنزول الأحكام" وليست علة في نزول الآيات وتشريع ما فيها من أحكام، فهي جزء من الوحي الإلهي الذي نزل منجما ناسب نزول بعض آياته وقارن هذه الأسباب"؛[25] فالأسباب يساوقها النص ليؤكد على حضوره تشريعيا للأخذ بأزمة الأحداث إلى الأحكام الإلهية المتعالية التي لا تظهر عند السبب، وإنما تناسبه. وهنا يظهر رأي يمايز بين السبب علة منشئة للحكم داعية إلى بروزه ابتداء، وبين كونه مثيرا حاثا على خروجه، وقد وجد قبلا، وعلامة الاعتبار الذي سقناه التدرج والنزول منجما. "إن دلالة النصوص ليست إلا محصلة لعملية التفاعل في عملية تشكيل النصوص وصنعها من جانبي اللغة والواقع، وكلا الجانبين هام لاكتشاف دلالة النصوص".[26]

نجمل التحليل لكي لا ينسي بعضه بعضا؛ فاللغة فرضت معانيها ونسق تراتبها وتواصلها ضمن أقنية الفكر وتلبسه بالمخيال اللغوي الخاص، على القرآن فصارت لغته عربية، ولا يفهم إلا بها، "...القواعد اللغوية التي يستهدي بها في فهم الأحكام من النصوص فهما صحيحا، فهي قواعد لفهم العبارات ملحوظة مقتضى الأساليب العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني بألفاظها مفردة ومركبة.. وقد استمدها العلماء من طبيعة اللغة العربية

[24]- حاج حمد، **المداخل المعرفية والمنهجية للنص القرآني**، مرجع سابق، ص 10
[25]- محمد عمارة، **النص الإسلامي بين الاجتهاد والتاريخية**، دمشق: دار الفكر، ط 01، 1996، ص106
[26]- نصر حامد أبو زيد، **مفهوم النص**، مرجع سابق، ص108

واستعمالاتها في المعاني حسبما قرر أئمة اللغة وعلى نحو ما دل عليه التتبع واستقراء النصوص العربية ".[27] مرة أخرى نلاحظ عرض اللغة العربية لطبيعتها وأسلوبها على القرآن، وشكل ترتيبه لمفاهيمه وشكل نظمها وإخراجها للقيم وتحويلها من مرتبة الأمر إلى الوضع التاريخي المجسد، وفي إمعان حاج حمد تقرير مفاده أن المفارقة قد تمكنت ورفعها يتحقق رجوعا إلى القرآن الذي أخرج لغة عربية غير معهودة أو متجاوزة.

خلاصة:

وللتوازن تحليليا، ليس الموقف التراثي التقليدي فحسب من يعطل القوة المعرفية للقرآن في التواصل مع الحياة وحملها إلى الأفق المفتوح وفق قيمه، بل المذهبية التاريخية المعلمنة في رؤيتها، بدورها تقزم الحضور القرآني، وتلغي وظيفته الحضارية وتحشره في نمط أداء أقل ما يوصف به أنه ملغ لفاعليته الابستمولوجية، ويقصره ضمن الاعتبارات الأخلاقية البحتة فرديا، وداخل الضمير الغائر، من غير مظاهر عامة مفتوحة ممتدة إلى نظم المجتمع ومؤسساته، وذاك دأب العلمانية مع الكتب المقدسة عامة، ومع القرآن خاصة، بحكم إصرارهم الدائم على إعلان قيوميته المطلقة على كل شيء. وهذا ما سيكون موضوع الدراسة القادمة بإذن الله.

[27]- وهبة الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، سوريا: دار الفكر، ط02، 1995، ص163

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هـاتـف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com